

"مشروع قانون التصريح بالمكاسب كبرى في مسار مقاومة الفساد والحفاظ على أموال الدولة"

بالمكاسب وبتضارب المصالح إذ أنه من شأن طول القائمة طرح اشكالات على مستوى التطبيق خاصة وأن الهيئة المكلفة بتلقي التقارير ودائرة المحاسبات لا تتوفر لديهما الإمكانيات البشرية اللازمة خصوصاً أمام الطابع الإلزامي للتصريح.

وعملاً على تجنب تضارب المصالح في علاقة بالعمل التشريعي للنائب، وضعت اللجنة صلب مشروع القانون آليات تمنع النائب من التدخل في المحاضر المتعلقة بمشاريع القوانين التي من شأنها أن تمثل موضوع تضارب مصالح.

الطبيب المدني
رئيس لجنة التشريع العام

في القطاع الخاص. وأيضاً من أبرما جاء في مشروع القانون هو التنصيص على العقوبات على من لا يتولى التصريح والتي تصل الى السجن، حيث خلّفاً لقانون 1987 المتعلق بالتصريح بالمكاسب الذي لا يفرض عقوبات، ارتأينا في اللجنة ضرورة الضرب على الأيدي من خلال وضع عقوبات رادعة ومتشدّدة في بعض الأحيان لضمان الحفاظ على المال العام.

ومن أبرز النقاط التي كانت محل جدل داخل اللجنة هي قائمة المعنّين بالتصريح ومسألة العقوبات وعلاقة تقديم الهدايا بالمساس بالمال العام. حيث وجدت اللجنة صعوبة في تحديد قائمة الجهات المطالبة بالتصريح

الجميع في سنّه. واطلعت اللّجنة على التجارب المقارنة للاستئناس بها، كما أنّ اليوم البرلماني الذي تم تنظيمه في هذا الصدد، أتاح لنا التمكن من بعض جزئيات مشروع القانون.

على سبيل المقارنة بين الصيغة الواردة من جهة المبادرة والصيغة النهائية، يمكن القول أن هنالك إختلاف كبير بين الصيغتين، فمشروع القانون كما ورد علينا من جهة المبادرة كان يشمل فقط القطاع العام، وقد ارتأت اللجنة أن يشمل المشروع القطاعين العام والخاص بإعتبار أن مجلس نواب الشعب كان قد صادق على القانون المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والقطاع مما يجعل هنالك وجود للتعامل بالمال العام

"ان مشروع هذا القانون على غاية من الأهمية خاصة في دولة تشن حرباً على الفساد الذي استشرى في مختلف مفاصلها، وتبرز أهميته من خلال عدم الإكتفاء بالتصريح، بل وفرض الرقابة على مستوى المعيشة من خلال المطالبة ببيان مصادر الموارد المادية للأشخاص في صورة كانت محل شبهة. اننا في اللّجنة نعتبر أن مشروع هذا القانون خطوة نحو تحقيق العدالة بين مختلف فئات المجتمع، وهو أيضاً خطوة كبيرة نحو محاربة الفساد والمحافظة على أموال الدولة.

في بداية دراستنا لمشروع القانون، استمعنا إلى أصحاب المبادرة ثم إلى عديد الأطراف المتداخلة على غرار هيئة مكافحة الفساد ولجنة التحاليل المالية، كما استمعنا الى عدد من مكونات المجتمع المدني، وذلك في اطار العمل على تحسين صيغة مشروع القانون.

وقد استمعنا ايضاً الى ممثلي مجموعات النواب الذين تقدموا بمقترحات قوانين في نفس الصدد والاستئناس بأرائهم لإثراء مشروع القانون، وقد خلصنا في النهاية إلى مشروع قانون توافقي شارك



مجلس نواب الشعب في أرقام

سؤال كتابي تمّت احوالته من النواب الى الحكومة

45

مقترحي قانونين تمت احوالهما الى اللجان المعنية

02

مشاريع قوانين تمّت المصادقة عليها

08

تقدّم أعمال مجلس نواب الشعب في علاقة بمشاريع القوانين ذات الأولوية

مشاريع قوانين مصادق عليها

- مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2015.
- مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2014.
- مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013.

مشاريع قوانين صادقت عليها اللجان وفي انتظار تحديد جلسة عامة

- مشروع قانون أساسي يتعلق بهيئة حقوق الإنسان
- مشروع قانون يتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح بالقطاع العام
- مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 31 لسنة 2015 المؤرخ في 21 أوت 2015 المتعلق بتدعيم الأسس المالية لبنك الإسكان والشركة التونسية للبنك
- مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات

مشاريع قوانين بصدد الدرس على مستوى اللجان

- مشروع القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية
- مشروع قانون أساسي يتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال
- مشروع قانون أساسي يتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.
- مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 64 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بنسبة الفائدة المشطّة.
- مشروع القانون المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات

مشروع قوانين معروضة على اللجان

- مشروع قانون أساسي يتعلق بضبط اختصاصات محكمة المحاسبات وتنظيمها والاجراءات المتبعة لديها.
- مشروع قانون أساسي يتعلق بتدعيم جودة المعلومات الإئتمانية.
- مشروع قانون يتعلق بتسوية مخالفات الصرف
- مشروع قانون يتعلق بإصدار مجلة مؤسسات الإستثمار الجماعي

نشاط اللجان

اللجان التشريعية

لجنة التشريع العام

وأوضح وزير الداخلية أنّ قانون الإرهاب الحالي رغم أهميته، لا زال يشكو من العديد من النقائص ولذلك فإنّ الوزارة تقترح بعض التعديلات في الجانب المتعلّق بمكافحة الإرهاب من القانون.

وأكد ممثلو اللجنة التونسية للتحاليل المالية أهمية مشروع القانون المعروض والذي يندرج في إطار تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي (GAFI) ولتجاوز النقائص التي ترتبت عن تطبيق قانون عدد 26 لسنة 2015.

كما أنهت اللجنة يوم 24 ماي 2018 مناقشة مشروع القانون المتعلق بالتصريح بالملكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع. وصادقت على عنوان مشروع القانون معدّلاً.

استمعت يومي 17 و18 ماي 2018 إلى كل من وزير العدل واللجنة التونسية للتحاليل المالية ووزير الداخلية حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بتنقيح وإتمام القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.

وأوضح وزير العدل أنّ مشروع القانون جاء لتفادي نقائص المنظومة التونسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدراج التعديلات الضرورية لتدارك الهنات والنقائص التي أفرزها التطبيق القضائي. وأفاد أنّ أهم محاور التنقيح التي جاء بها مشروع القانون تتمثل في إرساء الإطار القانوني والمؤسساتي والإجراءات اللازمة لتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله.

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

كما نظرت اللجنة يوم 31 ماي 2018 في مشروع القانون الأساسي عدد 11/2018 المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتمّ النقاش حول المعايير التي سيتم اعتمادها في تعريف أشكال التمييز العنصري

المصادقة على مشروع القانون، كما أكدوا ضرورة مطابقة شروط معالجة المعطيات الشخصية مع القانون الأوروبي مع مراعاة الواقع والخصوصية الوطنية ضمن مشروع القانون واعتماد أحكام تضمن المرونة في عمليات المعالجة والقدرة التنافسية للمؤسسات.

استمعت يوم 17 ماي 2018 إلى الجمعية التونسية لمساندة الأقليات حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالقضاء على جميع أنواع التمييز العنصري، حيث أكد ممثلو الجمعية أنّ المشروع المعروض يعد ثورة في علاقة بالخطاب النافي للعنصرية في تونس.

كما استمعت اللجنة يوم 18 ماي 2018 إلى كل من الجامعة التونسية لشركات التأمين واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية حول مشروع القانون الأساسي عدد 25/2018 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية.

وشدّد المتدخلون على ضرورة التروي في



لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والتجارة والخدمات ذات الصلة

صادقت اللجنة يوم 24 ماي 2018 على تقريرها حول مشروع القانون المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات بإجماع الحاضرين.

واستمعت يوم 25 ماي 2018 الى كل من رئيس غرفة التجارة والصناعة لتونس ورئيس مدير عام المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية وممثلي الاتحاد العام التونسي للشغل حول مشروع القانون المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات. واذ ثمن المتدخلون مشروع القانون ودوره في التصدي لظاهرة تبييض الأموال، فقد قدموا جملة من المقترحات والملاحظات في شأنه.

واستمعت اللجنة يوم 31 ماي 2018 إلى وزير العدل، الذي تطرق إلى النقائص التي تعاني منها المنظومة الحالية للسجل التجاري وأبرز أهداف مشروع القانون.

وبخصوص مشروع القانون المتعلق بالسلامة الصحية وجودة المواد الغذائية وأغذية الحيوانات، قرّرت اللجنة يوم 30 ماي 2018 طلب إبداء الرأي حول مشروع القانون من قبل لجنة التشريع العام إضافة إلى الاستماع إلى خبير في القانون الجزائي الاقتصادي.



لجنة المالية والتخطيط والتنمية

عقدت اللجنة سلسلة من الاستماعيات أيام 28، 3 و31 ماي 2018 بخصوص مشروع القانون المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 64 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بنسبة الفائدة المشطة (عدد 39 لسنة 2017).

وبيّنت منظّمة الأعراف أنّ المؤسسات الصغرى والمؤسسات متناهية الصغر التي تعاني صعوبات في التمويل ستمكّن من النفاذ إلى التمويلات الضرورية، فضلا عن إدراج الصيرفة الإسلامية ضمنه. ومن جهة أخرى أكدوا أنّ مشروع هذا القانون يحتاج إلى ضمان التوازن والوضوح والتدرّج وأوصوا بضرورة طلب ملامح الأوامر الحكومية ذات العلاقة بمشروع القانون.

هذا وأوصى ممثلو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بضرورة التركيز على الحلول الواقعية للنهوض بالاقتصاد التونسي ومنها العمل على مكافحة الاقتصاد الموازي وتفعيل قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وأوصى ممثلو الاتحاد بضرورة المحافظة على العقوبة السجنية مع امكانية التخفيض فيها لأن تطبيقها ليس أوتوماتيكيا وهو مبدأ مهم لردع المخالفين. كما أكدوا ضرورة نشر معدلات نسب الفائدة بالنسبة للبنوك التقليدية ونسب الأرباح بالنسبة للبنوك الإسلامية في أوانها كل ستة أشهر.

كما أشار ممثلو منظمة الدفاع عن المستهلك أن مشروع القانون ستكون له نتائج سلبية على المستهلك نظرا للترفيح في كلفة القروض والتي هي حاليا تعتبر في مستويات مرتفعة، كما سيؤدّي هذا المشروع إلى ازدهار نشاط سوق التمويل الموازي خاصة مع التخلي عن العقوبة السجنية.

وفي سياق آخر، وافقت اللجنة بأغلبية الحاضرين خلال جلسة 31 ماي 218 على مشروع القانون عدد 18 لسنة 2018 المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 21 ديسمبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية لتمويل مشروع دعم القدرات التقنية والتكنولوجية، ومشروع قانون عدد 27 لسنة 2018 المتعلق على الموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 28 فيفري 2018 بين حكومة الجمهورية التونسية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع دعم التعليم الابتدائي.



لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلحاحية والبنية الأساسية والبيئة

شرعت اللجنة يوم 16 ماي 2018 في النظر في مشروع القانون المتعلق بإحداث تعاونية أعوان وزارة العدل والمؤسسات العمومية الخاضعة لإشرافها من غير القضاة وأسلاك قوات الأمن الداخلي عدد 09/2018. وفي نفس الصدد، استمعت اللجنة يوم 24 ماي 2018 إلى السيد غازي الجريبي، وزير العدل الذي بين أن هذا القانون يهدف، مراعاة لمبدأ المساواة، إلى تمكين الأعوان المذكورين من هيكل تعاوني يتمتعون من خلاله بامتيازات نظام تكميلي اختياري لتغطية المصاريف الصحية إلى جانب الخدمات الاجتماعية والثقافية.

وانتهت اللجنة إلى المصادقة بإجماع الأعضاء الحاضرين على مشروع هذا القانون في صيغته الأصلية. كما صادقت يوم 30 ماي 2018 على تقريرها حول مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.



لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

استمعت يوم 17 ماي 2018 إلى ممثلة جهة المبادرة حول مقترح القانون عدد 87/2015 المتعلق بمنع إنتاج الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل واستيرادها وتسويقها وتوزيعها، وقد قدمت عرضاً تناول أهداف المقترح.

واستمعت يوم 25 ماي إلى كاتب الدولة لدى وزير الطاقة والمناجم والطاقت المتجددة بمناسبة النظر في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على الملحق عدد 3 المنقح للاتفاقية وملحقاتها الخاصة برخصة البحث عن المحروقات التي تعرف برخصة "برج الخضراء" (55 - 2017). وقد أكد كاتب الدولة أن مشروع القانون هو إجراء قانوني تسمح به النصوص المنظمة لقطاع النفط في تونس، وبين من جهة أخرى أنه لا مجال للحديث عن استثمار شركات المحروقات غير التقليدية في تونس نظرا لعدم وجود إطار قانوني منظم لها، مضيفا أن الاستثمارات في الوقت الراهن تقتصر فقط على قطاع المحروقات التقليدية



لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

النهائية يعرض على رئيس الجمهورية ورئيس المجلس التشريعي ورئيس الحكومة وينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بالهيئة".

واستعرض رئيس الهيئة جملة من المعطيات المتعلقة بمسار الإعداد والتنظيم لهذه الانتخابات التشريعية الجزئية بدائرة ألمانيا. كما أشار أعضاء الهيئة إلى وجود جملة من الاشكاليات المرتبطة بتنظيم الانتخابات بالخارج.

استمعت اللجنة يوم 24 ماي 2018 إلى رئيس وأعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وذلك في إطار دراستها لتقرير الهيئة حول الانتخابات التشريعية الجزئية بألمانيا لسنة 2017.

ويندرج هذا التقرير في إطار أحكام النقطة الثالثة من الفصل 3 من القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 والمتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الذي يوجب على الهيئة القيام " بإعداد تقرير خاص حول سير كل عملية انتخابية أو استفتاءية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ الإعلان عن النتائج

اللجان الخاصة

لجنة الأمن والدفاع

استمعت يوم 21 ماي 2018 إلى العميد هشام المؤدّب حول موضوع تعيينات الإطارات الأمنية بوزارة الداخلية والتي اعتبر أنها تتم تحت تأثير بعض رجال الأعمال وجهات نافذة. وبيّن رئيس اللجنة أن غياب الدقة في الاجراءات المتعلقة بالتعيينات يفتح المجال أمام المتدخلات، مما يؤكّد التوصية التي تقدّمت بها لجنة الأمن والدفاع في تقريرها السنوي للدورة الفارطة المتعلقة بتشريك البرلمان في هذا المجال.



لجنة شهداء الثورة وجرحاها وتنفيذ قانون العفو العام والعدالة الإنتقالية

استمعت يوم 21 ماي 2018 إلى ممثلين عن اللجنة الوطنية لإنصاف قداماء الاتحاد العام لطلبة تونس واتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل حول ملف المفروزين أمنيا. واستمعت يوم 28 ماي 2018 إلى لجنة حفظ الذاكرة الوطنية بهيئة الحقيقة والكرامة للتحاور معها حول مدى تقدّمها في إنجاز المهام المناطة بعهدتها ومقترحاتها بخصوص الوسائل الضرورية لحفظ الذاكرة.

لجنة شؤون ذوي الإعاقة والفئات الهشة

وقرّرت اللجنة برمجة جلسات عمل مشتركة مع الوزراء المعنيين بمقرات الوزارات في مواعيد يقع ضبطها لاحقا بالاتفاق بين الطرفين ويتمّ فيها التداول بعمق في جميع النقاط التي كانت موضوع الأسئلة الكتابية. خصصت اللجنة جلسة يوم 28 ماي 2018 لقراءة ومناقشة الأجوبة الواردة في خصوص الأسئلة الكتابية التي سبق أن وجّهتها اللجنة إلى وزراء الصحة والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي حول عدد من المسائل المتعلقة بذوي الإعاقة والجمعيات التي تعنى بهم.

لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة

استمعت يوم 28 ماي 2018 إلى ممثلي الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري حول العنف ضد المرأة والطفل في البرامج التلفزيونية.

لجنة شؤون التونسيين بالخارج

استمعت لجنة شؤون التونسيين بالخارج يوم 28 ماي 2018 إلى السيد غازي الجريبي، وزير العدل والوفد المرافق له. حيث تمّ التطرّق إلى عديد المواضيع ومنها تشعب الاجراءات الادارية المتعلقة باستخراج الوثائق أو تنظيرها، حيث بين وزير العدل أنه تمت المصادقة على اتفاقية التصديق على الوثائق الصادرة عن منظمة لاهاي والتي احدثت ثورة اجرائية فعلية.

اللجنة الانتخابية

شرعت اللجنة يومي 22 و23 ماي 2018 في ترتيب المترشحين المقبولين لعضوية هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ترتيبا تفضليا طبق السلم التقني المعتمد من اللجنة وذلك عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 37 من القانون الأساسي المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وتولت اللجنة يوم 30 ماي 2018 التداول والمصادقة على تقريرها حول إعادة فتح باب ترشيحات الكتل النيابية لعضوية المحكمة الدستورية وذلك بعد الانتهاء من فرز ملفات الترشيح.



الجلسات العامة

في العمل الرقابي

21 ماي 2018

خصصت هذه الجلسة لتوجيه أسئلة شفاهية الى وزير الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة، حيث تقدّم عدد من النواب بأسئلة تعلّقت بالمواضيع التالية:

- المعطيات المتعلقة بمجمل رخص البحث والإستغلال للجبس في ولاية تطاوين
- مشروع تحويل وحدتي الحامض الكبريتي لمعملي الصخيرة والمظيلة
- حول مدى تقدّم إنجاز ربط بعض بلديات ولاية الكاف بالغاز الطبيعي
- استئناف تزويد معمل السياب بمشتقات الفسفاط
- المناظرة الخارجية لانتداب أعوان تنفيذ بشركة فسفاط قفصة وأعوان تنفيذ بشركة البيئة والغراسة
- الإتفاق المبرم منذ سنة 1949 بين الدولة التونسية والشركة العامة التونسية "كوتيزال" في خصوص أشغال استغلال الملك العمومي البحري.

24 ماي 2018

خصصت هذه الجلسة العامة لمناقشة تقرير لجنة التنمية الجهوية بخصوص زيارتها الميدانية لولايات الجنوب الشرقي. وقد تطرق التقرير الى المشاريع المعطلة في هذه المناطق، والى محدودية التنمية وتفاقم الفقر والبطالة، كما تضمّن جملة من التوصيات تمثّلت أساسًا في تحسين الواقع التنموي بهاته الولايات واستكمال المشاريع المعطلة وتحسين البنية التحتيّة وخلق فرص الشغل وتوفير الموارد البشرية الضرورية بالإدارات الجهوية .

28 ماي 2018

خصصت هذه الجلسة لتوجيه اسئلة شفاهية الى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وقد تمحورت حول:

- الإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل تعزيز صورة الأستاذ والباحث
- خطة الوزارة لاستقبال الطلبة الأفارقة للسنة الجامعية المقبلة
- الاضطرابات التي شابت السنة الجامعية
- الفضلات الكيميائية لمخابر التجارب العلمية بكلية العلوم بتونس

في العمل التشريعي

22 ماي 2018

- التصويت على مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ب86 نعم و09 إحترافا و08 رفض
- المصادقة على مشروع قانون متعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2015 برمته ب 93 نعم و12 إحترافا و10 رفض
- المصادقة على مشروع قانون متعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2014 ب 102 نعم و13 إحترافا و10 رفض
- المصادقة على مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013 ب 109 نعم و23 إحترافا و33 رفض
- التصويت على مشروع القانون الاساسي المتعلق بالموافقة على اتفاق في مجال خدمات النقل الجوي مبرم بتاريخ 23 مارس 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية السودان ب 152 نعم و04 إحترافا و01 رفض
- المصادقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على اتفاقية تعاون مبرمة بتاريخ 12 نوفمبر 2017 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية مصر العربية في مجال النقل البحري ب 157 نعم و01 إحترافا و01 رفض

23 ماي 2018

- المصادقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول الإختياري الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن "إجراء تقديم البلاغات" ب 143 نعم و05 إحترافا و01 رفض
- المصادقة على مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية لبروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا ب 155 نعم و01 إحترافا و00 رفض

29 ماي 2018

- المصادقة على مقترح قانون يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات ب 122 نعم و06 إحترافا و01 رفض